

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)

The impact of political institutional quality on the attractiveness of FDI to Algeria during (1996-2020)

ط.د / مبروك بوقرة^{1*}، د/ علي بوصنوبرة²

¹ جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)، الإيميل: mabrouk.bouguerra@univ-annaba.org

² جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)، الإيميل: ali.bousnobra@graduateinstitute.ch

تاريخ الاستلام: 2021/12/19 تاريخ القبول: 2022/07/02 تاريخ النشر: 2022/09/01

Abstract :

This research paper aims to investigate the impact of political institutional quality on attracting foreign direct investment to Algeria during the period (1996-2020), depending on the method of the Autoregressive Model with Decelerated or Distributed Time Gaps (ARDL), and using the governance indicators issued by the World Bank, which reflects the quality of the institutional political.

After testing the study model, it was concluded that there is a long-term relationship between political institutional quality indicators and foreign direct investment flows, where the results showed the positive and important long-term effects of each of the political stability index, organizational quality, and corruption index on these flows, while the rule of law index negatively affects those flows. This is consistent with the study of (Pesaran, 2001 & all., PP. 289-326).

Keywords:

Political institutional quality; Governance Indicators; Attractive Investment Climate; Political Institutional Quality.

JEL Classification: F21, E22, L71.

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في مدى تأثير الجودة المؤسسية السياسية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)، بالإعتماد على أسلوب نموذج الإحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة أو الموزعة (ARDL)، وباستخدام مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، والتي تعكس الجودة المؤسسية السياسية.

بعد إختبار نموذج الدراسة، تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الجودة المؤسسية السياسية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت النتائج التأثيرات الإيجابية والمهمة في المدى الطويل لكل من مؤشر الاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية، ومؤشر الفساد على هذه التدفقات، بينما مؤشر سيادة القانون يؤثر سلبا على تلك التدفقات. وهو ما يتوافق مع دراسة (Pesaran, 2001 & all., PP. 289-326).

الكلمات المفتاحية: الجودة المؤسسية السياسية؛ مؤشرات الحوكمة؛ جاذبية المناخ الإستثماري؛ مؤشر الإستقرار السياسي،

تصنيفات JEL: F21, E22, L71

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2020-1996)

مقدمة:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ خطوات مهمة لتلبية حاجات سكانها من الغذاء، والصحة، والتعليم، ... إلخ، والتي توصف بأنها غير محدودة ومتعاطمة، مما يصعب عليها توفيرها لجميع الأفراد بالتنوع المطلوبة، وتحقيق رفاهية شعبيها من خلال تطبيق سياسات إقتصادية واجتماعية مناسبة. لكن مع تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، تقلصت الإيرادات الجزائرية من النفط والغاز، مما إنعكس على التآكل السريع في إحتياطياتها من العملة الصعبة، ومع التحديات الهيكلية التي تحول دون التطور الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتزايد معدلات التضخم (World Bank, 2018) ، حاولت الحكومات المتعاقبة العمل على اللجوء إلى بدائل للخروج من مستنقع التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال تحسين بيئتها المؤسسية السياسية على غرار باقي المؤسسات الأخرى، وخلق بيئة مؤسسية ذات جودة عالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تطوير بنيتها التحتية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير طرق الإنتاج، فضلا عن خلق الوظائف لأفراد المجتمع، وبالتالي التحول من إقتصاد يعتمد كليا على عوائد الحروقات إلى إقتصاد متنوع لتحقق التنمية الإقتصادية المستدامة. وعلى ضوء ما تقدم تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الجودة المؤسسية السياسية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكتسي أهمية هذه الدراسة في كونها من المواضيع الأكاديمية ذات الإهتمام الكبير من قبل أصحاب القرار في التأثير على الجودة المؤسسية للبلدان، لما لها من إنعكاسات كبيرة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، في هذا السياق، تولى هذه الدراسة أهمية بالغة في تحليل وتقييم البيئة السياسية وتأثيرات متغيراتها المؤسساتية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي بالجزائر.

فرضية الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، فإن الدراسة تركز على إختبار الفرضية الجوهرية التالية:
تظل البيئة المؤسسية السياسية في الجزائر عاجزة عن تحفيز إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع جودة البيئة المؤسسية السياسية كإحدى البيئات المؤسسية المؤثرة بشكل بالغ في المناخ الإستثماري للجزائر، ومدى جاذبيته للإستثمارات الأجنبية المباشرة، خلال الفترة (1996-2020).

المنهجية المتبعة:

تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرض لمختلف أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل المعطيات المتغيرة المتوفرة حول واقع الحوكمة السياسية في الجزائر. هيكل الدراسة:

الإجابة على إشكالية الدراسة، يقتضي تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تعلق القسم الأول لبعض الأدبيات والدراسات السابقة التي تعالج تأثيرات الجودة المؤسسية على إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتطرق القسم الثاني لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما القسم الثالث فقد خصص للدراسة القياسية لأثر الجودة المؤسسية السياسية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2020)، بالإعتماد على نموذج الإندثار الذاتي للقفوات الزمنية الموزعة (ARDL).

1- التأسيس النظري للإستثمار الأجنبي المباشر وللجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

1.1 الأدبيات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لاقت العلاقة بين الجودة المؤسسية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إهتماما بالغا في الأدبيات الاقتصادية، حيث يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

الباحثون	التاريخ	ملخص الدراسة
Ulubayoglu & Iamsiraraj	2015	تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين النمو والإستثمار الأجنبي المباشر لعينة تتكون من 140 دولة للفترة (1970-2009)، يوق بشكل قاطع أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي علاوة على ذلك، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر أمر مهم للنمو، وبينت نتائج الدراسة على أن العوامل المؤسسية والافتتاح التجاري والتنمية المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
Peres & Ameer, Xu	2016	عملا على دراسة تأثير الجودة المؤسسية على الإستثمار الأجنبي المباشر باستخدام معطيات بانل ل110 دولة خلال الفترة (2002-2012)، حيث تم تصنيف الدول إلى "متطورة" و "نامية"، وتنتج عن هذه الدراسة أن البلدان التي تسجل تغيرا واحدا للإبحراف المعياري في الجودة المؤسسية يزيد الإستثمار الأجنبي المباشر فيها بـ 0.297 في ظل سيادة القانون ومن جهة أخرى، فإن مخرجات البلدان النامية تبين أن مؤسساتها لا تعمل بشكل جيد، بسبب ضعف هيكل المؤسسات، مما ينعكس سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
Yalta & Kurul	2017	أكدت هذه الدراسة والتي تبحث في العلاقة بين العوامل المؤسسية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، بالإعتماد على منهجية بانل، ومن خلال النتائج التجريبية ل113 بلدا نامية للفترة (2002-2012)، أن الجودة المؤسسية ضرورية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2-1 الأدبيات الاقتصادية للجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

تعتمد دراسة الجودة المؤسسية السياسية ومدى إنعكاسها على إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر على المؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي سنويا، حيث يمكن التركيز أكثر على مؤشر

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)

الإستقرار السياسي وغياب العنف، ومؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر السيطرة على الفساد، كأهم المؤشرات. وذلك من خلال تعريفها على النحو التالي:

فيعرف البنك الدولي الحوكمة في تقريره الصادر سنة 1992 على أنها: "عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، وبإختيار السياسات، وتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية، والشفافية، للوصول إلى نتائج الأهداف المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة" (Bank, 1992, P.01). ولا يختلف تعريف صندوق النقد الدولي في مضمونه كثيرا عن تعريف البنك الدولي، حيث عرف الحوكمة بأنها: "الطريقة التي بواسطتها تسيير السلطة الموارد الاقتصادية والإجتماعية لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع". (ماضي وبرجم، بدون صفحة) أما فيما يتعلق بالتعاريف الأكاديمية، فقد عرف (Francois Asher) الحوكمة على أنها: "إشتراك السياسية والفاعلين الإجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضهم لبعض، مما يجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لخلق مبدأ جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسة القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع". (Godet, 1999, P.39) كما عرف كل من (Kaufmann & Mastruzzi) الحوكمة على أنها: "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلاد ما". (Kaufmann & All., 2011, PP. 220-246)

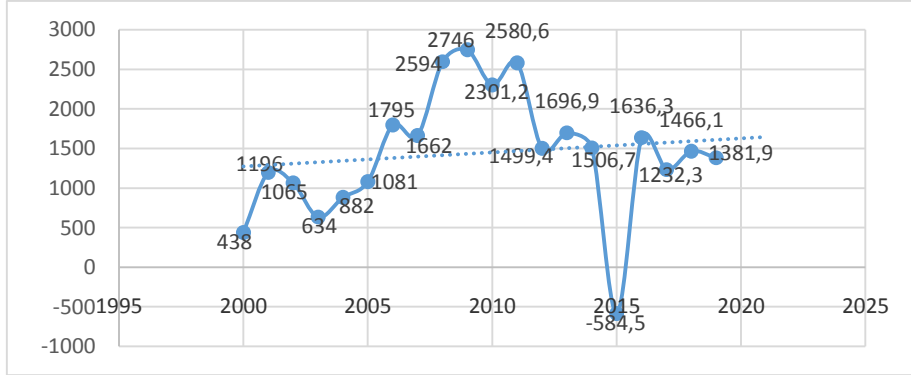
كما عرف القانون الجزائري الحوكمة وفقا للمادة الثانية من القانون رقم 06-06 في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة بأنها: "هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهمة بإنشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية". فمن خلال هذا التعريف يبدو أن القانون الجزائري ركز على تطوير الإدارة العمومية وما تقدمه من خدمات لصالح المواطنين في إطار من الشفافية والمساواة، أيضا فيه إشارة إلى العمل من أجل المصلحة العامة، وترك كل ما يؤدي إلى عرقلة ذلك من الفساد الإداري بشتى أنواعه، مع إهمال بعدين أساسيين في الحوكمة وهما المشاركة والمساءلة. (القانون رقم 06-06، المؤرخ في 12/03/2006)

2- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

1-2 واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

شهد تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر، عدة تباينات يمكن إبرازها من خلال عرض الشكل رقم (01) المتعلق تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر الموالي:

شكل رقم (01): تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019) (بمليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني، 2020، ص. 18. يوضح الشكل رقم (01) الميل الموجب لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تطورها عبر الفتر (2000-2019)، على الرغم من شدة توترها في بعض الأحيان من الإيجاب إلى السلب، والسبب في ذلك يعود إلى تأثير الإقتصاد الجزائري بمختلف الصدمات، خاصة منها تراجع أسعار النفط، والذي إنعكس بدوره سلبا على إحتياطاتها من العملة الصعبة، مما يؤثر على الموازنة العامة للدولة، وما يتبع من إنعكاسات سلبية على التنمية الإقتصادية. في سياق آخر، فإن توزيع هذه المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر بحسب أنشطة الأعمال خلال الفترة الممتدة بين شهر يناير سنة 2015 إلى غاية شهر ديسمبر 2019، كان وفقا لمعطيات الجدولان المواليان:

شكل رقم (03): تطور المشاريع الإستثمارات حسب أهم 10 قطاعات إجمالي الفترة (يناير 2015- ديسمبر 2019)، (بمليون دولار)

القطاع	عدد المشاريع
المواد الكيميائية	7,931
النقل والتخزين	3,362
المعادن	3,150
الفحم والنفط والغاز	1,726
المعدات الأصلية للسيارات	1,410
المعادن	813
المقارنات	669
مواد البناء	579
المطاط	249
الفنادق والسياحة	202

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015- ديسمبر 2019)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2
اعمال بناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني، 2020، ص.18

يوضح الجدول رقم (02) أعلاه، أنه من حيث تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة لهذا الجدول، كانت حصة الأسد فيها لقطاع التصنيع بمقدار 12.883 مليون دولار، ما يعادل 42 مشروعاً إستثمارياً، هذا يدل على الأهمية البالغة التي أولت الجزائر لهذا القطاع، باعتباره أنسب قطاع لخلق القيمة المضافة، وتحقيق التنوع الإقتصادي، مقابل الخروج من المستنقع الخطير لتبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات. كما يلاحظ إستفادة الجزائر من 16 مشروع في قطاع الخدمات الأعمال بتكلفة 196 مليون دولار، و19 مشروع بقطاع المبيعات والتسويق والدعم بإجمالي تكلفة قدرت بـ 114 مليون دولار. أما قطاعي الإستخراج واللوجستيات والتوزيع والنقل، فكلاهما كان بمشروعين، بلغت التكلفة الإستثمارية لكليهما: 3.450 مليون دولار، و3.305 مليون دولار على التوالي.

أما عند توضيح كيفية تطور المشاريع الإستثمارات حسب أهم 10 قطاعات، والمجملة خلال نفس الفترة الدراسة، كانت وفق ما هو مبين في الشكل رقم (03) أعلاه، حيث يوضح هذا الشكل المتعلق تطور المشاريع الإستثمارات حسب أهم 10 قطاعات والمجملة خلال نفس الفترة، أن الجزائر أولت إهتمام كبير لقطاع المواد الكيميائية، بقيمة إستثمارات قدرت بـ 7.931 مليون دولار، وذلك من خلال محاولاتها في تطوير الصناعات الصيدلانية، كما إهتمت أيضاً بقطاعي النقل والتخزين (بـ 3.362 مليون دولار)، والمعادن (بـ 3.150 مليون دولار)، وفي المرتبة الرابعة قطاع الفحم والنفط والغاز (بـ 1.726 مليون دولار)، والخامسة لقطاع المعدات الأصلية للسيارات (بـ 1.410 مليون دولار)، وهذا يدل على أن الجزائر تحاول بشكل جدي إنتعاش صناعاتها الإستخراجية، إلى جانب الصناعات الكيميائية. قصد خلق إقتصاد منتج بديل عن الإقتصاد الرعي، والذي من شأنه إيجاد مناصب شغل جديدة، وبالتالي تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

أما في سياق توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة، وأهم الدول المستثمرة في الجزائر بإجمالي الفترة الممتدة بين شهرين 2015 إلى غاية شهر ديسمبر 2019، فإن الجدولين (03) و(04)، يبينان ما يلي:

الجدول رقم (04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر
(إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)

الجدول رقم (03): توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى
الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة
(إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)

عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	الدولة	الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
1	1	6,000	هونج كونج	آسيا والمحيط الهادئ	13,606	65%
7	12	3,827	الصين	أوروبا الغربية	4,019	19%
1	3	3,151	سنغافورة	أفريقيا	1581	8%
15	16	2,266	فرنسا	الشرق الأوسط	882	4%
3	3	1,553	مصر	الدول الأوروبية الناشئة	714	3%
2	2	714	تركيا	أمريكا الشمالية	254	1%
1	1	666	قطر			
7	7	517	إسبانيا			
5	6	400	سويسرا			
2	3	385	اليابان			
108	134	1,576	أخرى			
152	188	21,056	الإجمالي			

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني، 2020، ص.18

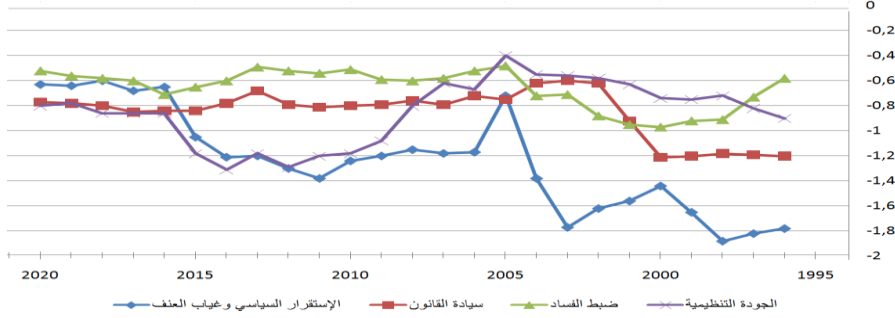
يوضح الشكل رقم (03) أن تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين شهري يناير 2015 إلى غاية شهر ديسمبر 2019، كان القسط الأكبر فيما لبلدان إقليم آسيا والمحيط الهادئ، بحوالي 13.606 مليون دولار، أي ما يعادل نسبة 65% من إجمالي المشاريع الواردة إلى الجزائر. أهمها كل من هونج كونج بشركة واحدة ومشروع واحد وبكلفة 6.000 مليون دولار، والصين في المرتبة الثانية، بـ 07 شركات، و12 مشروعا، وبكلفة 3.827 مليون دولار، وسنغافورة في المرتبة الثالثة بشركة واحدة و03 مشاريع، وبتكلفة 3.151 مليون دولار، وفقا لمعطيات الجدول رقم (04) الموضح أعلاه، يرجع ذلك إلى تغيير الجزائر لسياسة تعاملها مع بلدان أوروبا الغربية، والتي تهيّجت إلى المرتبة الثانية وفقا للجدول رقم (03) بتكلفة إستثمارية قدرها 4.019 مليون دولار، أي ما معمله 19% من إجمالي الإستثمارات، ومن أهم بلدان أوروبا الغربية المعنية بهذه الإستثمارات، على رأسها فرنسا بـ 15 شركة، و16 مشروع إستثماري، أي ما يقرب عن 2.266 مليون دولار، وإسبانيا بـ 07 شركات، و07 مشاريع، وبتكلفة قدرها 517 مليون دولار، أما بقية الإستثمارات في لا تزال هامشية مع بقية الأقاليم الأخرى خاصة منها بلدان إفريقيا التي يستوجب على الجزائر تفعيل إنفتاحها عليهم لتحقيق التكامل الإقليمي المأمول رغم كل ذلك، تبقى فرص الجزائر في اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر منخفضة جدا مقارنة بالإمكانيات الهائلة، والمساعي المتواصلة، كما يستوجب القول أيضا، أن خلفيات التعثر يمكن إرجاعها للأزمة الكبيرة التي عاشتها البلاد خلال سنوات التسعينات، حينها كان الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر له تأثير هامشيا على التنمية الإقتصادية، خاصة في حالات التمويل والعمالة ونقل التكنولوجيا وهيكل الصادرات (UNCTAD, 2004). وبسبب الآثار المتعلقة بالبيئة المؤسسية السياسية، والإنتفاح على العالم الخارجي، كما أن الجانب المؤسسي والإستثماري كان تميزه سياسة إستثمارية جد ضعيفة، رغم أن للإستثمار الأجنبي المباشر الدور الإيجابي في تسهيل إنتقال الجزائر نحو الإقتصاد المفتوح، ولقد خلص البعض إلى أن: "الجودة المؤسسية تعد حاسمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". (Aghrout&all, 2004)

2-2 واقع الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

لكن عمليا وعلى أرض الواقع، يمكن تحليل تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) من خلال عرض الشكل رقم (02) الموالي:

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2020-1996)

شكل رقم (02): تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة (2020-1996)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية على الموقع: <https://data.worldbank.org>

يبدو من الشكل رقم (02)، أن الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر لا تزال من خلال مؤشراتها جد هشة وضعيفة، بسبب سلبية بيانات كل المؤشرات الحوكمة العالمية، يظهر ذلك جليا طيلة عقد تسعينيات القرن الماضي، حيث كان يغلب عليه طابع العنف الشديد والإضطرابات الإجتماعية، كما تفشى الفساد في جميع القطاعات بما فيها قطاع الأعمال، والقطاع العام في الجزائر، وعلى الخصوص قطاع الطاقة، ففي سنة 2019 احتلت الجزائر المرتبة 15 من بين 22 دولة عربية شملتها الدراسة الإستقصائية في مؤشرات الحوكمة لسنة 2019، بحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2020، في ظل غياب التنوع الإقتصادي والإعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، إلا أنه يبدو أن السلطات العامة في الجزائر، تحاول وبخطوات محتشمة تحفيز البيئة المؤسسية السياسية، كإلغاء قانون الطوارئ، على سبيل المثال، إدخال بعض التحسينات على حرية الصحافة،... إلخ. (Freedom House, 2013)

في هذا السياق، أولت الحكومة بالجزائرية إهتمامها البالغ بتعزيز وتطوير بيئة الإستثمار من خلال إعتمادها قوانين جديدة شاملة، وعرض حوافز مغرية على المستثمرين محليين كانوا أو أجانب، لذا فإن تحديث الأطر التشريعية والمؤسسية يعد من أهم السياسات التي تبنتها الجزائر لغرض إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

من أجل ذلك، أنشأت الجزائر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كهيئة حكومية ذات طابع إداري، لغرض خدمة المستثمرين المحليين والأجانب. حيث كان ذلك سنة 1993 بموجب قانون تطوير الإستثمار في الجزائر، وبمرور السنوات، أصبحت هذه الوكالة بمثابة المرجع الأساسي لكافة الإستثمارات المحلية والأجنبية ذات الأهمية الكبرى. في هذا الصدد، يعتبر البعض أن الجزائر في الآونة الأخيرة بدأت تسعى بشكل جاد في خلق مناخ إستثماري مناسب، يركز على إمكانيات المساعدة والحوافز لإستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، مع تدعيم ذلك بسن قوانين ووسائل تشريعية لتسهيل عملية الإستثمار، مع توفير حماية الكافية للمستثمرين. (Salim, 2008, P.95)

3- الدراسة القياسية للنموذج :

رغم الجهود الجزائرية المستمرة في اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، ورغم إمكانياتها الهائلة وأدائها المعترف مقارنة ببلدان الجوار المغربية، إلا أن الأمر لم يرق بعد إلى ما هو مأمول، فالمهتمين بالشأن الجزائري يرجعون ذلك إلى آثار الأزمة الكبيرة التي عاشتها البلاد خلال سنوات تسعينات القرن الماضي. فتقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2021، (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار والإئتمان والصادرات، 2020، ص.36) يبرز التراجع في قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الجزائري إلى 125,1 مليار دولار في سنة 2020، بعدما بلغت مقدار 1.382 مليار دولار سنة 2019. ومع ذلك، فإنه يبدو أن للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تأثيراً هامشياً على النمو الاقتصادي في هذا البلد، على وجه الخصوص في مجالات التمويل والعمالة ونقل التكنولوجيا وهيكلة الصادرات. (UNCTAD, 2004) والسبب الأساسي والجوهري في ذلك هو رداءة البيئة المؤسسية السياسية، بغض النظر عن الإطار المؤسسي والإستثماري للسياسة الإستثمارية الجد متردية، رغم المغريات الإيجابية الممكنة للإستثمار الأجنبي المباشر، وتمثلة في تسهيل عملية الإنفتاح الاقتصادي، والقدرة على الإندماج الإقتصادي الجزائري في الإقتصاد العالمي.

لذا توصلت دراسات بعض الإقتصاديين حول أهمية الجودة المؤسسية إلى أنه: "تعد الجودة المؤسسية حاسمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". (Aghrout & All., 2004) الأمر الذي يستدعي الاهتمام بوضع تحليل قياسي لمدى جاذبية الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر، بعد إتباع الخطوات الأساسية التالية:

1-3 وصف نموذج (ARDL) والطريقة المتبعة في القياس:

يستخدم نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في التحليل القياسي لقدرة جاذبية المناخ الإستثماري الجزائري، بالإعتماد على جودته المؤسسية السياسية، سيتم التركيز على العناصر الجوهرية التالية:

1-1-3 وصف نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

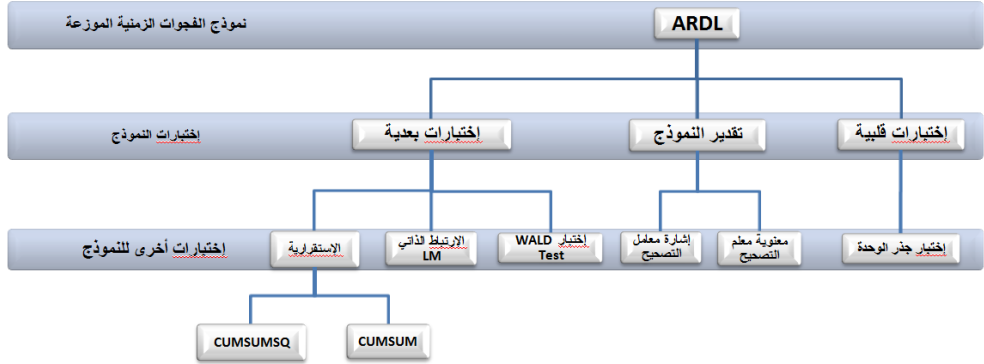
إشكالية هذه الدراسة البحثية وفرضياتها، تقتضي استخدام أنسب نموذج لقياس مدى تأثير الجودة المؤسسية السياسية على مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1996-2020)، والذي يتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي قام بتطويره كل من الإقتصاديين (Pesaran and Shin). (Pesaran & all., 2001, PP. 289-326) كما يبدو أن هذا الأسلوب هو الأنسب لتحقيق أهداف دراسة باستخدام مؤشرات الحوكمة، الصادرة سنوياً بصفة دورية من قبل البنك الدولي، والتي تعبر عن الجودة المؤسسية السياسية، بحيث يتم إتباع الخطوات التالية:

2-1-3 الطريقة المتبعة في القياس:

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2020-1996)

إستخدام المنهج المسطر ضمن مخرجات الشكل رقم (01) الخاص بإختبارات نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، سيكون وفقا لما يلي:

الشكل رقم (01) إختبارات نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحثين

وفقا لمعطيات هذا الشكل، وبحسب ما جاء به الإقتصادي (Pesaran)، فإن إختبار السلاسل الزمنية لهذا النموذج لا يتطلب أن تكون متكاملة في الدرجة نفسها، ولأن إختبار الحدود في إطار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند المستوى (0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو مزيج من الإثنين، فإن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار، هو أن لا يكون أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2). إضافة إلى أن هذا الأسلوب يتمتع بخصائص أحسن في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المستخدمة في إختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نماذج (VAR)، وطريقة التكامل المشترك لغرانجر (Engle-Grenger) ذات المرحلتين. ويعتبر أسلوب نموذج (ARDL)، من أكثر الأساليب ملائمة عند التعامل مع حجم عينة مستخدمة في إطار هذه الدراسة، وبالبالغة 25 مشاهدة.

لذا يعرف هذا الأسلوب، على أنه ذلك الأسلوب الذي يمكن من خلاله فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، كما يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة (النموذج)، إضافة إلى حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويمكن من خلاله أيضا تقدير معالم المتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير، وهي بذلك تعتبر أكثر المعلمات المقدرية إتساقا عن تلك المقدرية بالطرق الكلاسيكية الأخرى. (دحماني محمد أدريوش، وناصر عبد القادر،، 2013، ص.17)

أما فيما يتعلق بمعالجة البيانات الخاصة بنموذج هذه الدراسة البحثية، فقد تم استخدام برمجية (Eviews 9)، والذي يعد من بين البرامج الأكثر استخداما في الإقتصاد القياسي، في الحصول على نتائج أكثر دقة.

2-3 العرض والتقدير الكمي لمتغيرات نموذج الدراسة:

سيتم عرض المتغيرات المكونة لهذا النموذج، بعد تحديد المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، وفقا لما يلي:

1-2-3 عرض متغيرات النموذج: تم الإعتماد على متغيرات الدراسة تماشيا مع ما تم عرضه وتحليله في الجزء المخصص للدراسة النظرية والتحليلية المذكور سابقا، ومن خلال المعالجة المكثفة لمختلف الدراسات القياسية السابقة، الأمر الذي نتج عنه تحديد المتغيرات الأساسية التالية:

1-1-2-3 المتغير التابع: تم تحديده في معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة بين (1996-2020)، حيث سيتم التعبير عنه إحصائيا بـ (FDI).

2-1-2-3 المتغيرات المستقلة: تشمل جميع المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة القياسية، حيث يوضح الجدول رقم (01) الآتي كل متغيرات الدراسة، والرمز المعبر عنها إحصائيا، مع تحديد مصادر البيانات لكل متغير خلال الفترة (1996-2020) على النحو التالي:

جدول رقم (01): شرح المتغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1996-2020)

الرمز	إسم المتغير	تعريف المتغير	مصدر بياناته
FDI	الإستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة. (% من إجمالي الناتج المحلي)	يعتبر المتغير التابع، لأنه مؤشر لقياس التدفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد إستخدم هذ المؤشر في الأدبيات الإقتصادية الواسعة الإهتمام بقياس أثر الجودة المؤسسية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.	World Bank
PS	مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف	يقيس توقع زعزعة إستقرار الحكومة أو إقالتها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، كدوافع الإزهاب مثلا. هذا المؤشر مركب من المتغيرات الشائعة في قياس عدم الإستقرار السياسي كالعنف السياسي، التهديدات الإرهابية، النزاعات المسلحة، الإضطرابات الإجتماعية، الإنتقالات العسكرية، التوترات العرقية، الطائفية في المجال السياسي، والتعديلات الدستورية.	The Worldwide Governance Indicators
RL	مؤشر سيادة القانون	يقيس هنا المؤشر مدى ثقة والتزام العملاء في قواعد المجتمع، خاصة في نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، احتمال وقوع الجرائم والعنف. ويفسر أيضا مدى تأثير السوق الموازية (السوداء)، وكفاءة النظام القضائي وإستقلالته، وكى نجاعة السياسات الخاصة بحماية الأفراد.	
RQ	مؤشر الجودة التنظيمية	يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات التي تسمح بتحفيز وتعزيز وتنمية القطاع الخاص، ويشتمل هذا المؤشر على درجة التدخل الحكومي في الإقتصاد وفعالية الإجراءات التنظيمية الخاصة بالصادرات، ونوعية التنظيم المالي، ودعم الإستثمار المحلي والأجنبي، والتنظيمات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومدى السيطرة على الأسعار والأجور، وسياسات المنافسة، ونجاعة السياسة المالية، ودرجة هيمنة مؤسسات الدولة على النشاط الإقتصادي.	
COR	مؤشر ضبط الفساد	هذا المؤشر يهتم بقياس مدى ممارسة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، مع إحتواء الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، بالإضافة إلى إستيلاء الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة، فهو بذلك يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد	

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2020-1996)

والنظام السياسي في البلد. (Kaufmann & all., 2011, PP.220-246)

المصدر: من إعداد الباحثين

يشرح هذا الجدول جميع متغيرات نموذج الدراسة المقترح، حيث يظهر المتغير التابع (الملون بالأسود الغامق) على أنه مؤشر خاص بقياس صفاتي التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تمت معالجة هذا المؤشر لأهميته البالغة في دراسة الجودة المؤسسية السياسية، وانعكاس ذلك على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية. أما المتغيرات الأخرى فكلها تفسر قياس هذا النوع من الجودة المؤسسية، وأثر ذلك على مدى جاذبية هذه التدفقات.

2-2-3 التقدير الكمي لنموذج الدراسة:

عند هذا المستوى من الدراسة، سيتم وضع الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج، ثم دراسة إستقرارية جميع هذه السلاسل الزمنية وإختبارها، عن طريق إتباع الخطوات التالية:

1-2-2-3 الصيغة الرياضية للنموذج:

الصياغة الرياضية للنموذج تمت تبعا لتقديراته، وباستخدام معطيات برنامج (EViews 9)،

$$FDI_t = \alpha_i + \varphi_1 PS_t + \varphi_2 RL_t + \varphi_3 RQ_t + \varphi_4 COR_t + \varepsilon_t$$

تكون الصياغة كالتالي:

علما أن: $t=1,2,3,\dots,T$

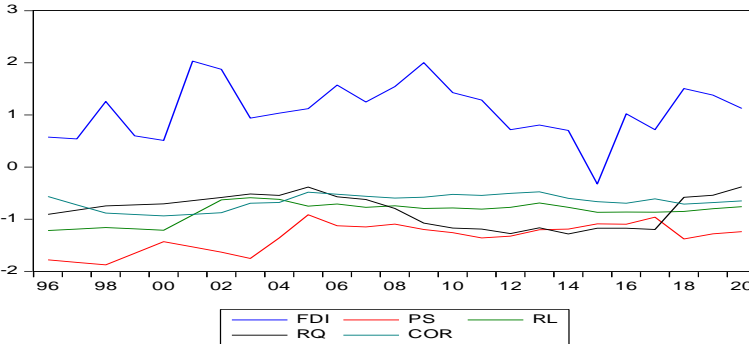
2-2-2-3 دراسة إستقرارية وإختبار سكون السلاسل الزمنية: Unit Root Test:

دراسة إستقرارية وإختبار سكون السلاسل الزمنية لهذه الدراسة يأخذ الخطوات التالية:

أ. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية، الممتدة بين سنة 1996 إلى غاية سنة 2020، بعينة متكونة من 24 مشاهدة، تميزت بالتذبذب الشديد، ويمكن أن يصبح عنيفا أحيانا أثناء بعض الحالات، والشكل رقم (02) المولي يبين السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات: FDI, PS, RL, RQ, COR على النحو التالي:

الشكل رقم (02) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2020-1996)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

الشكل رقم (02) يبين أن متوسط السلاسل الزمنية لكل من (FDI, PS) متزايدة بوتيرة مرتفعة، مما يوحي من خلال النظرة الأولى بوجود إتجاه عام، أما السلاسل الزمنية (RL, RQ, COR) فقيمها متباينة بين التذبذب تارة والتزايد وتارة أخرى والتناقص، لأن المتوسط الخاص بها وتباينها مرتبطان بالزمن، لذا يمكن الحكم المبدئي على هذه السلاسل بعدم الإستقرارية، لذا يمكن إجراء الفروقات الأولى على النحو التالي:

ب. إختبار سكون السلاسل الزمنية:

إستقرارية السلاسل الزمنية كانت بالإعتماد على نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وإختبار فيليبس بيرون (Augmented Dickey-Fuller - Phillips-Perron (PP)). عن طريق إستعمال برمجية (Eviews 9)، وقد أعطت النتائج الظاهرة في الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم (02): نتائج إختبارات (ADF - PP) لإستقرارية متغيرات الدراسة القياسية

قرار الإستقرارية	نوع الإختبار		المتغيرات / المستوى	
	Augmented Dickey-Fuller	Philips-Perron		
Level I(0)	- 3.444166 **(0.0192)	- 3.431568 **(0.0198)	Level I(0)	FDI
	- 6.427181 *** (0.0000)	- 8.572340 *** (0.0000)	Level I(1)	
Level I(1)	- 2.101347 (0.2458)	- 1.944883 (0.3075)	Level I(0)	PS
	- 4.724768 *** (0.0011)	- 5.335568 *** (0.0003)	Level I(1)	
Level I(1)	- 2.604966 (0.1064)	- 2.060414 (0.2611)	Level I(0)	RL
	- 3.166620 ** (0.0355)	- 3.175324 ** (0.0348)	Level I(1)	
Level I(1)	- 2.856003 (0.0677)	- 1.267338 (0.6274)	Level I(0)	RQ
	- 4.166593 *** (0.0039)	- 4.226243 *** (0.0034)	Level I(1)	
Level I(1)	- 1.569844 (0.4820)	- 1.858958 (0.3447)	Level I(0)	COR
	- 4.174527 *** (0.0039)	- 4.169121 *** (0.0039)	Level I(1)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

حيث أن الإشارات: ***, ** و* تدل على الدلالة الإحصائية عند المستوى 1%، 5% و10% على التوالي وعلى الترتيب، أما القيم فهي تدل على القيم الإحصائية t- (Statistic).

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة
(2020-1996)

يبدو من معطيات الجدول رقم (02) أعلاه، أن متغيرات نموذج الدراسة بعضها مستقر عند المستوى (0)، والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول (1)، مما يدل على إمكانية تطبيق منهية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تكون معادلة هذا النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta FDI_t = \alpha_0 + \gamma_1 FDI_{t-1} + \gamma_2 PS_{t-1} + \gamma_3 RL_{t-1} + \gamma_4 RQ_{t-1} + \gamma_5 COR_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta PS_{t-1} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta RL_{t-1} + \sum_{i=1}^p \sigma_i \Delta RQ_{t-1} + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta COR_{t-1} + \varepsilon_t$$

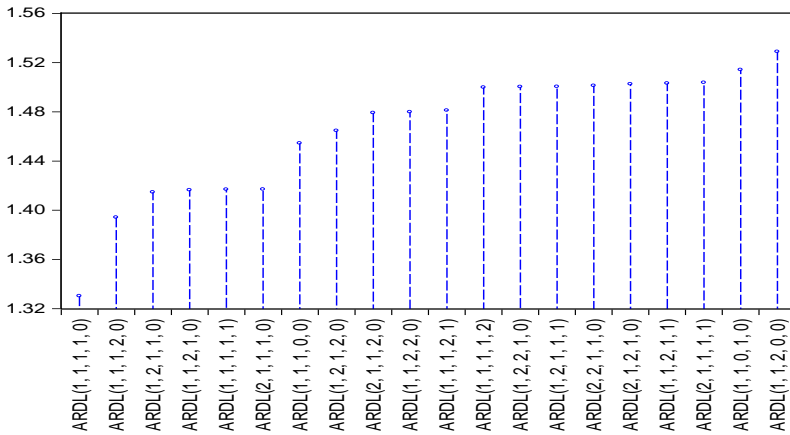
3-2-2-3 تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

يتم تحديد إبطاءات المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ضمن إختبار علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل (ARDL Cointegrating And Long Run Form)، حيث بلغ معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared تقريبا 0,41، أي أن المتغيرات المفسرة (مؤشر الإستقرار السياسي، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر ضبط الفساد) تشرح 41% المتغير التابع المتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا السياق، يمكن تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج الأنسب بإستخدام معيار (AIC) أو (SC) وفقا للشكل رقم (03) التالي:

الشكل رقم (03) إختيار نماذج (ARDL) المناسبة

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

معطيات الشكل رقم (03) الخاص بإختيار أنسب نموذج (ARDL)، وباستخدام أسلوب (Akaike info criterion (AIC)) بعد تحديد فترات الإبطاء للمتغير التابع (FDI) ومختلف المتغيرات المفسرة له، يبدو أن النموذج (0، 1، 1، 1، 1) الأصغر في الشكل هو النموذج الأمثل.

فمن خلال الجزء السفلي من الجدول رقم (03) لمعاملات معادلة الأجل الطويل بين المتغير التابع (FDI) والمتغيرات المفسرة له، فسلبية الإشارة لمعامل المتغير معين تفسر العلاقة العكسية بينه وبين المتغير التابع (FDI)، أما العكس فيدل على العلاقة الطردية بينهما. أما قيمة (Prob) فتوحي بمعنوية المعامل عند درجات الحرية: 1%، 5% و 10%

4-2-2-3 اختبار الحدود (ARDL Bounds Test):

يتم إختبار هذه العلاقة بالإعتماد على إختبار الحدود (ARDL Bounds Test)، (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)، لذا سيتم إختبار الفرضية العدمية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \gamma_1 = \gamma_2 = \gamma_3 = \gamma_4 = \gamma_5 = 0 \\ H_1: \gamma_1 \neq \gamma_2 \neq \gamma_3 \neq \gamma_4 \neq \gamma_5 \neq 0 \end{cases}$$

من أجل إختبار هذه الفرضية، يقتضي الأمر مقارنة إحصائية فيشر (F-Statistics) بحدود القيم الحرجة وفقاً لنتائج، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فهذا يؤدي إلى قبول فرضية العدم أي تأكيد عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، أما في حالة وقوع القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F-Statistics) فيما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، فهذا يؤدي إلى غموض في إتخاذ القرار، وفي هذا السياق تبدو نتائج الإختبار المتعلقة بإختبار الحدود (ARDL Bounds Test) مثل ما هو مبين في الجدول رقم (04) على الشكل التالي:

الجدول رقم (04) إختبار الحدود (ARDL Bounds Test)

ARDL Bounds Test		
Date: 11/05/21 Time: 14:26		
Sample: 1997 2020		
Included observations: 24		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.092424	4
Critical Value Bounds		
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة
(2020-1996)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

يبدو من مخرجات الجدول (04)، ومن خلال مقارنة قيمة (F-Statistics) التي تساوي (6,092424) بالقيم الحرجة ل(1%، 2.5%، 5%، 10%)، أن قيمة (F-Statistics) أكبر من الحد الأعلى لكل القيم الحرجة، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل. بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، يتطلب الأمر في الخطوة التالية تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وفقا لما يلي:

5-2-2-3 تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

تظهر نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير، أو ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، ضمن معطيات الجدول رقم (05) الموالي:

جدول رقم (05): تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: FDI

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0)

Date: 11/05/21 Time: 20:14

Sample: 1996 2020

Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PS)	-0.766972	0.665877	-1.151822	0.2674
D(RL)	2.293867	1.106855	2.072420	0.0559
D(RQ)	-0.226362	0.575748	-0.393162	0.6997
D(COR)	0.321394	1.165922	0.275657	0.7866
CointEq(-1)	-0.944986	0.206261	-4.581501	0.0004

$$\text{Cointeq} = \text{FDI} - (0.5546*\text{PS} - 0.0549*\text{RL} + 0.8940*\text{RQ} + 0.3401*\text{COR} + 2.7786)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PS	0.554615	0.596121	0.930374	0.3669
RL	-0.054882	0.871201	-0.062996	0.9506
RQ	0.894002	0.376520	2.374378	0.0314
COR	0.340104	1.225175	0.277597	0.7851
C	2.778596	0.704750	3.942670	0.0013

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

يبدو أهم ما في الجدول رقم (05) على الإطلاق هو معامل الإرجاع أو ما يسمى بقيمة معامل أو حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq والذي إشارته سالبة (-0,944986) = ECM (-1) ، ومن قراءة الإحتمالية (0.0004) فهو أيضا معنوي، أي تحقق الشرطين لتصحيح أخطاء الأجل القصير في واحدة الزمن المقدرة بسنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

3-2-3 اختبارات تشخيصية أخرى للنموذج:

سيتم إجراء بعض الإختبارات الهامة على هذا النموذج وفقا لمال يلي:

1-3-2-3 إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء:

في هذا الصدد، ومن أجل الكشف عن مشكلة وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء، يتم استخدام إختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، للتأكد من فرضية العدم (Ho) التي تبين عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الإنحدار، وقد أعطت نتائج الإختبار المعطيات الميينة في الجدول رقم (06) موضحة أدناه كما يلي:

جدول رقم (06): إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.448197	Prob. F(2,13)	0.6483
Obs*R-squared	1.548132	Prob. Chi-Square(2)	0.4611

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews 9)

يبدو من هذا الجدول، أنه من خلال مقارنة القيمة الإحتمالية بالقيم الحرجة، يتضح أنها أكبر من 0.05، لذا سيتم قبول الفرضية العدمية المؤكدة لعدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الإنحدار، ورفض الفرضية البديلة.

2-3-2-3 إختبار تجانس التباين:

إختبار تجانس التباين يتطلب إجراء إختبار (Heteroskedasticity Test ARCH)،

حيث أعطت النتائج ما جاء تبينه وفق الجدول رقم (07) الموالي:

جدول رقم (07): إختبار تجانس التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.144638	Prob. F(1,21)	0.2968
Obs*R-squared	1.188851	Prob. Chi-Square(1)	0.2756

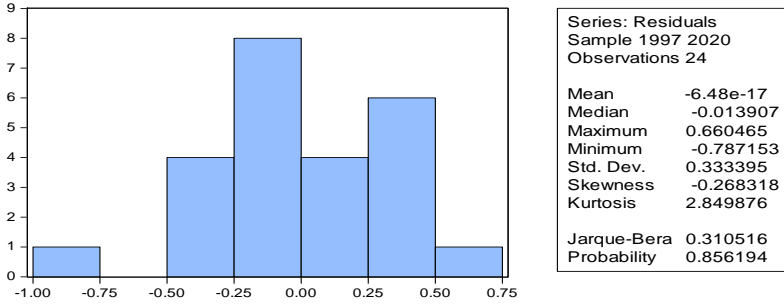
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews 9)

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة
(2020-1996)

يبدو من الجدول رقم (07)، أن مقارنة القيمة الإحتمالية المقدر بـ 0,2968 أكبر من 0,05، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس تباين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.
3-3-2-3 إختبار التوزيع الطبيعي:

بعد إجراء إختبار التوزيع الطبيعي (Nomality test Jarque-Bera)، أعطت مخرجات برمجية (EViews 9) النتائج الموضحة في الشكل رقم (04) المبين أدناه:

الشكل رقم (04): إختبار التوزيع الطبيعي (Nomality test Jarque-Bera)



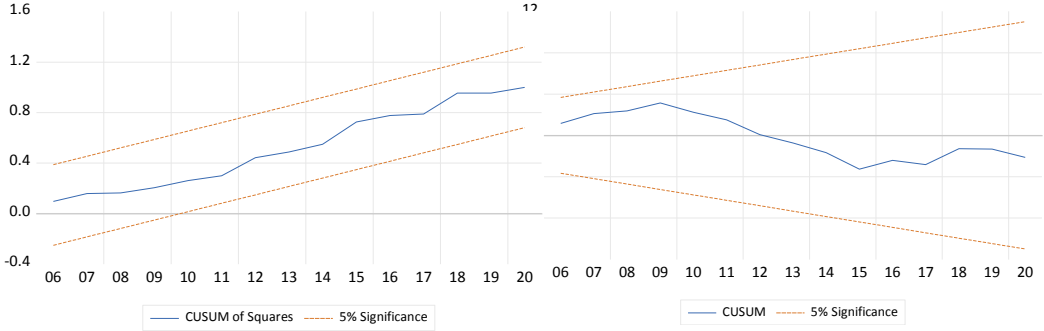
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews 9)

يلاحظ من الشكل رقم (04)، أن قيمة إحتمالية (0,856194) Jarque Bera أكبر من درجة معنوية 5%، لذا يمكن القول بأن بواقي تقدير الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

4-3-2-3 إختبار إستقرار النموذج:

من خلال إختبار الإستقرارية الهيكلية لنموذج (ARDL) المقدر لعلاقة الأجلين القصير والطويل باستخدام إختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، مثل ما هو موضح في الشكل رقم (05) أسفله، وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتعاقبة (CUSUMSQ)، ووفقا لما جاء به كل من (Brown, Durbin, and Evans) سنة 1975، يكون الإستقرار الهيكلية للمعاملات المقدر لتصحيح الأخطاء لنموذج (ARDL) محققا عند وقوع الشكل البياني الإحصائي لكل من إختبار (CUSUM) وإختبار (CUSUMSQ) ضمن الحدود الحرجة لمستوى معنوية 5%، والعكس صحيح عند وقوع الشكل البياني الإحصائي للإختبارين السالفين خارج الحدود الحرجة لمستوى المعنوية هذا، ينتج عن ذلك عدم إستقرار هذه المعاملات، لذا ومن خلال الشكلين التاليين:

الشكل (05): إختبار (CUSUM) الشكل (06): إختبار (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

يلاحظ من الشكل (05) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، بسبب وقوع الرسم البياني الإحصائي لإختبار (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند درجة معنوية 5%، في المقابل أيضا يتضح من الشكل (06) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، بسبب إنحصار الرسم البياني الإحصائي لإختبار (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند درجة المعنوية 5%.

4-2-3 تحليل النتائج ومناقشتها:

تعكس الأشكال السابقة الذكر نتائج إختبار الحدود لهذا النموذج، حيث تم إثبات وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المعنية بالدراسة، فمن خلال تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المبين في الجدول (05) يبدو وجود تأثير إيجابي لكل متغيرات الجودة المؤسسية السياسية، عدى مؤشر سيادة القانون الذي يؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر في الأجل الطويل، كما يلاحظ أن زيادة مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف بنسبة 1%، ستسبب في إرتفاع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل نسبة 55%، وهذا يتلاءم مع نتائج دراسة (Peres & all, 2018, PP. 626-644)، المؤكدة لأهمية العوامل السياسية في تفسير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. في نفس السياق، كشفت نتائج الدراسة أيضا الأثر الإيجابي والمعنوي في أن واحد لمؤشر الجودة التنظيمية على التدفقات الواردة للجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلاحظ أنه من زياد هذا المتغير بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في التدفق بمعدل 89%، وهي نتيجة تتطابق مع نتيجة الدراسة (Mengistu, 2011, PP. 281-299). بالموازاة جاء مؤشر ضبط الفساد بأثر إيجابي على التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن كل زيادة في مؤشر ضبط الفساد بنسبة 1% ستؤول إلى إرتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما يقارب بنسبة 34%. بخلاف ذلك أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن مؤشر سيادة القانون له تأثير سلمي وغير معنوي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر، والسبب في ذلك يرجع إلى أن غالبية المعاملات الإقتصادية بالجزائر تنحصر في القطاع غير الرسمي، ضف إلى عدم إستقلالية النظام القضائي، وخضوعه للضغوطات السياسية، مع تفشي ظاهرة الفساد بين متعاملي القطاع الخاص والقطاع العام، على الخصوص في مجال قطاع الطاقة، على سبيل المثال. (Foundation T. H., 2019)

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2020-1996)

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة القياسية تم تحليل أثر الجودة المؤسسية السياسية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر، بالإعتماد على بيانات الفترة (2020-1996)، بناء على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطنة (ARDL). نتائج الدراسة توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الجودة المؤسسية السياسية، كتغيرات مفسرة، وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كمتغير تابع. فيجائية تأثير كل من مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر ضبط الفساد، على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، توجي بعدم التناقض مع النتائج المتوصل إليها في مختلف الدراسات السابقة، المؤكدة على أن الجودة المؤسسية هي المحدد الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر. لذا يمكن إعتبار أن الجودة المؤسسية بشكل عام المؤثر البالغ الأهمية على زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر، ففي تسعينيات القرن الماضي، عرفت هذه التدفقات تدهورا كبيرا، والسبب الرئيسي في ذلك هورداء الإطار المؤسسي السياسي، بسبب أعمال العنف، والتوترات السياسية خلال تلك الفترة. إلا أنه، وبمجرد خروج الجزائر من هذا المستنقع الخطير، إستعادت إستقرارها وعافيتها، مما أدى إلى إنتعاش إقتصادها، حيث حققت مستويات لا بأس بها في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، على غرار تحسن بيئة أعمالها، وإنتعاش تجارتها على الخارج مع مطلع الألفية الجديدة. في هذا السياق، يمكن الإستنتاج بأن الجودة المؤسسية السياسية تعد عامل جوهري في التأثير على إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. لذا يستوجب إعتبارها من أولويات الإصلاحات المأمولة لتحقيق مناخ إستثماري جذاب للتدفقات الإستثمارية الأجنبية، للخروج من دائرة التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات التي طال أمدها، وتبني فكرة تنوع مصادر تمويل التنمية، لتحقيق الإقلاع الإقتصادي.

قائمة المراجع:

1. القانون رقم (06-06) المؤرخ في 12 مارس 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر، المطبعة الرسمية.
2. بلقاسم ماضي، وحنان برجم، دور الحكم الراشد في محاربة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية، بدون صفحة.
3. دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لمفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013.
4. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني، 2020.

5. Aghrout, A., & Bougherira, R. M. (2004). *Algeria in transition: Reforms and development prospects*. Routledge.p87.
6. Aghrout, A., & Bougherira, R. M. (2004). *Algeria in transition: Reforms and development prospects*. Routledge.p87.
7. Foundation, T. H. (2019). Récupéré sur <https://www.heritage.org/index/country/algeria>
8. Freedom House, F. (2013). *Freedom in the World 2013*, available online at: <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/algeria>.
9. <https://data.worldbank.org>
10. <https://heritage.org>
11. <https://www.worldbank.org/governance/wbes/>
12. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). *The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues*. Hague. Journal on the Rule of Law, 3(2), 220-246.
13. Mengistu, A. A., & Adhikary, B. K. (2011). *Does good governance matter for FDI inflows? Evidence from Asian economies*. Asia Pacific business review, 17(3), 281-299.
14. Michel Godet, (1999), Comment traiter les citoyen aussi que les actionnaires, améliorer la gouvernance pour résoudre la crise de gouvernabilité, France: Conservatoire national des arts et métiers.
15. Peres, M., Ameer, W., & Xu, H. (2018). *The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries*. Economic ResearchEkonomiska Istraživanja, 31(1) , 626–644.
16. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). *Bounds testing approaches to the analysis of level relationships*. . Journal of applied econometrics, 16(3) , 289-326.
17. Salim, R. (2008). *Foreign Direct Investment: The Growth Engine to Algeria*. Korea Review of International Studies , 79-98.
18. UNCTAD. (2004). *Examen de la Politique de l'Investissement -Algérie-*, New York et Genève : UNCTAD.
19. world Bank, (1992), *Gouvernance & Development*, washington: world bank.
20. World Bank, (2018). *The World Bank in Algeria, Overview*. <http://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview>